

الرقم:
التاريخ:
المشروعات:



المملكة العربية السعودية
جمعية بطة التعلم الخيرية

تحت إشراف
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
رقم التسجيل ٢٢٢٧

سياسة الإبلاغ عن المخالفات لجمعية بطة التعلم الخيرية بالرياض



الرقم:

التاريخ:

المشروعات:

الهدف:

يتمثل الهدف من هذه السياسة فيما يلي:

- حث الموظفين على الابلاغ عن أي واقعة احتيال أو أمور غير أخلاقية على علم بها؛
 - تقديم وسيلة سرية للموظفين بغرض الابلاغ عن أي واقعة احتيال أو أمور غير أخلاقية؛
 - حماية الافراد المبلغين بحسن نية عن وقائع الاحتيال أو الامور غير الاخلاقية؛
 - الارتقاء بمستوى التواصل والشفافية.
- لا يراد من هذه السياسة التشكيك في القرارات المالية أو التجارية أو غيرها من قرارات الاعمال التي تتخذها المجموعة، ولا ينبغي استخدامها بغرض النظر بأثر رجعي في أي أمور وقعت بالفعل في إطار إجراءات أخرى.

تعريفات:

الاحتيال:

تعرف الجمعية الاحتيال على أنه تصرف أو ممارسة غير أخلاقية أو غير نظامية أو غير قانونية تتسم بعدم الامانة وبالنية المبيتة لإخفاء حقيقة ما، سواء بالكلمات أو بالتصرف أو بالتزيف، ما من شأنه أن يسفر عن خسارة مالية أو غير مالية للمجموعة. ويدخل في عداد ذلك الممارسات الخاسية المغلوطة أو إعداد التقارير المالية المغلوطة بنية الاحتيال.

الأمور غير الأخلاقية:

يقصد بها التصرفات أو الممارسات المقصودة أو غير المقصودة التي تنافي الاخلاق القويمية وتضر بالسمعة وتفتقر إلى الانصاف أو لا تتوافق مع معايير العمل المعتمدة لدى الجمعية أو السلوك المهني أو الاجتماعي السديد.



الرقم:
التاريخ:
المشروعات:

تحت إشراف
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
رقم التسجيل ٢٢٢٧

المبلغ:

هو الشخص الذي يبلغ عن واقعة احتيال أو أمور غير أخلاقية داخل الجمعية، وكذلك في أوساط أصحاب الشأن والجهات التي تزاوُل الأعمال مع الجمعية.

الإبلاغ:

هو العملية المتبعة في التبليغ عن واقعة الاحتيال أو الأمور غير الأخلاقية داخل الجمعية.

تقييم المخاطر:

إن الإخفاق أو الإهمال في الالتزام بأحكام هذه السياسة قد يعرض الجمعية لعدد من المخاطر التي تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

- الإخفاق في رصد ووقف أي واقعة احتيال قد تفضي إلى خسارة فادحة بالنسبة للجمعية.
- تدهور سمعة الجمعية وصورتها وتراجعها سلبيًا بسبب الاحتيال أو الأمور غير الأخلاقية؛
- الإخفاق في استعادة الأصول المسروقة أو المساء استغلالها.
- المخاطر القانونية المحتملة.

من المسؤول عن الإبلاغ عن التصرفات غير الأخلاقية؟

كل موظف أو مسؤول أو عضو بمجلس الإدارة أو طرف خارجي يتحمل مسؤولية الإبلاغ عن أي تصرف غير أخلاقي وقع بالفعل أو يحتمل وقوعه.

التوجيهات العامة لبيان سياسة الإبلاغ عن المخالفات:

أي موظف أو مسؤول أو عضو بمجلس الإدارة أو طرف خارجي علم أو يعلم بوقوع تصرفات أو أحداث أو سلوك أو ممارسات غير أخلاقية أو غير قويمية، وكذلك أي مخالفة لسياسات الجمعية وإجراءاتها وقواعدها وأنظمتها (ويشار إلى أي منها فيما يلي بلفظ "مخالفة") إنما يكون مسؤولاً - بل وملزماً- بالإبلاغ عن التصرف وفقاً لأحكام سياسة الجمعية. في الحالات التي تتضمن إبلاغ الموظف مديره المباشرة بتلك الأمور بصورة مباشرة، يجب على المدير حينئذ الإبلاغ عن الواقعة محل الإبلاغ فوراً وبما يتفق وأحكام السياسة. وينبغي للمدير المباشر أن لا يباشر التحقيق في الواقعة على أي وجه بصورة مستقلة، إلا بما يتفق مع سياسات الجمعية والإجراءات المتبعة لديها.



الرقم:
التاريخ:
المشروعات:

تحت إشراف
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
رقم التسجيل ٢٢٢٧

إجراءات الإبلاغ:

يجوز لأي موظف أو مسؤول أو عضو بمجلس الادارة أو طرف خارجي الإبلاغ أو مراجعة الحالات المتعلقة بالسلوك الاخلاقي بالمخاوف أو الشكاوى أو المخالفات الواقعة من خلال الإبلاغ عن المخالفات غير الأخلاقية وإبلاغ الامين العام بالأمر إما بصفة شخصية أو كتابةً للإبلاغ عن المخالفات غير الاخلاقية.

سرية المعلومات وسرية الهوية:

كل المخالفات المبلغ عنها تُعامل بسرية كاملة على مستوى المعلومات والهوية. وقد توجد حالات تقتضي التحقيق الخارجي بمعرفة السلطات الحكومية المختصة، لكن يمكن الاطمئنان التام إلى للإبقاء على سرية هوية المبلغ وتوفير الحماية له بأقصى قدر ممكن. ولن يعلم أحد بشأن إجراء التحقيق في البلاغات أو يشارك فيها إلا من تقتضي إجراءات التحقيق علمهم أو مشاركتهم. ونظراً لطبيعة التحقيق، أو حيثما اقتضت الامور ذلك بحكم القانون أو النظام، قد يكون من اللازم الافصاح عن هوية المبلغ. ومن الوارد حدوث ذلك على ذمة إجراءات قانونية وبحكم القانون المعمول به.

هل العملية سرية؟

كل المخالفات المبلغ عنها تُعامل بسرية كاملة على مستوى المعلومات والهوية.

هل يحصل المبلغ على الحماية إذا أبلغ عن واقعة احتيال أو عن أمر غير أخلاقي؟

نعم، يمكن الإبلاغ عن المخالفة دون خوف من التعرض للمضايقة أو تأثير سلبي على الدرجة الوظيفية أو الفصل من العمل أو التعرض لإجراء تأديبي أو إجراء انتقامي أو تعليق العمل أو أي تهديدات أو أي وسيلة من وسائل التمييز أو الانتقام من جانب الشركة.

رئيس مجلس الإدارة

منصور

أ. فيصل بن علي القحطاني

